قضايا السكان

إشراف: الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان

إعداد: إبراهيم المعلمي

السكان والفقر

إعداد / عبد الغني علي الشامي

الفقر هو حالة إنسانية في الأساس ولم يكن حالة اقتصادية كما يراها الاقتصاديون. إلا انه في النهاية بعني اليأس والحرمان يأس أب لسبعة أطفال لا يستطيع إدخالهم مدرسة وحرمان عندما يرى الأب فلذة كبده يموت في حضنه ولا يستطيع إسعافه.

ومن الملاحظ في بلادنا أن الفقر يتسع نطاقه عددياً وزمانياً بشكل ملحوظ وعلى نحو متسارع ويعود ذلك إلى ارتفاع معدل النمو السكاني حيث العلاقة بينهما علاقة تأثيرية فعند ما يرتفع عدد السكان تنفد موارد المجتمع بسرعة أكبر وعليها تتدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية مما يدفع بالكثير إلى براثن الفقر بهدف تأمين بقائهم واستمرارهم والى مزيدا من الإنجاب حيث أن النظرة السائدة في المجتمع لزيادة عدد أفراد الأسرة تؤيد ذلك بهدف زيادة الدخل- وتشير البيانات الإحصائية إلى أن هناك خمسة ملايين يعانون من الفقر الحاد" فقر الغذاء" وسبعة ملايين يطحنهم الفقر البشري.

وتختلف مستويات الفقر في اليمن بين الذكور والإناث حيث يغلب عليه الوجه الانثوي بسبب ضعف مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي متحكمة بذلك الموروثات الاجتماعية التي تعتبر عمل المرأة خطأ والتعليم عورة.

ومن خلال القراءة في السياسات الوطنية لمعالجة هذه الظاهرة نجد أنها تهدف إلى خلق تنمية وتشجيع النمو الاقتصادي ذاتياً وتشجيع عمل المرأة وتعزيز الثقة بالنفس لدى من يعيشون في حالة الفقرودعم صندوق الضمان الاجتماعي الذي أنشئ لاجل حماية الفقراء من الآثار غير المواتية المترتبة على تنفيذ برنامج الإصلاح

دعوة لإعادة التوزيع السكاني في الجمهورية اليمنية

محمد صالح سران

جرى منذ ثلاثة أعوام تقريباً، في مقر ادارة التخطيط الإقليمي، الإدارة التابعة للإدارة العامة للتخطيط الطبيعي بديوان عام الوزارة «الأشغال العامة والطرق» مناقشة المخطط الإقليمي لإقليم حضرموت، المخطط المعد من قبل الفريق الكوبي الذي كان يعمل في الوزارة آنذاك.. وكنتيجة لمناقشة هذا المخطط، جالت بخاطري يومئذ وأثناء المناقشة فكرة كتابة موضوع، دعوة لإعادة توزيع السكان في الجمهورية ، لما لهذا الموضوع في اعتقادي من أهمية كبيرة بالغة المغزى والدلالة، خاصة أن القضية السكانية، أو بالإصح التوزيع السكاني الحالي للجمهورية، لم يصل بعد إلى أبعاده النهائية الذي قد يستعصي معه الحل، وغير خاف على أحد أن الإقدام على عمل كمثل هذا يتطلب بالضرورة جانبين ، أحدهما مادي والآخر معنوي، الجانب المادي لا أحد يجهله، أما الجانب المعنوي الذي هو على درجة كبيرة من الأهمية، يرتبط بدرجة الوعي السياسي والوعي التخطيطي والوعي الاجتماعي.

ولكن قد يبدو كتابة موضوع إعادة التوزيع السكاني في الوقت الحاضر أوحتى الكلام فيه للغير، موضوعاً غريباً للوهلة الأولى، بل قد يصل التفكير لدى البعض إلى القول إلى أن كتابة مثل هذا الموضوع حالياً يعد ضرباً من العبث أو ضرباً من الخيال وعدم الواقعية.. وقد يرفض البعض الآخر قبول الفكرة برمتها أو قد يصفها بالتخريف..

وفي المقابل قد لايختلف معي أولئك النفر الذين يتمتعون أو يمتلكون رؤى مستقبلية لحياة أفضل.

رؤية مرتكزة ومنبثقة من الإلمام والإحاطة بالظروف الحالية للجمهورية، فالتوجه الاستراتيجي لأي بلد بالضرورة يتطلب تحديد الهدف أولاً واتخاذ القرارات ثانياً، وفقاً للنظرة والغاية بعيدة المدى المعبرة عن أرقى الطموحات- وقد لايختلف معي القارئ العزيز- أيضاً- بعد قراءة ماهو مكتوب على السطور قراءة ثاقبة موصولة بالوضع السكاني والاقتصادي السائد في الجمهورية.

لقد طرأت تحولات عديدة في نمط الحياة وأسلوب المعيشة في كثيرمن المدن اليمنية بتأثير عوامل عدة منها النشاط الصناعي المحدود وما يتبعه من المهن الأخرى والخدمات التي وجدت أصلاً في المدينة دون القرية التي أخذ سكانها بالتناقص المستمر يوماً بعد يوم.. فإذا كان الفرق أقل وضوحاً بين مدينة وأخرى فإن الاختلاف يبدو واضحاً في مظاهر الحياة بين القرية والمدينة، فالهجرة التي هي في الواقع ظاهرة اجتماعية واقتصادية، تساهم فيها مجموعة عوامل وأسباب تدفع السكان لترك مناطقهم الأصلية التي نشأوا فيها بين أهليهم وذويهم على الانتقال إلى مناطق أخرى وذلك للحصول على حياة اقتصادية أفضل تحدث هذه الظاهرة بأشكال متعددة منها الحركة من الريف إلى الحضر وهي الغالبة ولكل منها عواملها وأسبابها ومن المظاهر التي تجدر الإشارة إليها أن قسماً كبيراً من المناطق الزراعية بالجمهورية يظهر فيها عدم التوازن بين اليد العاملة الزراعية الجاهزة للعمل الزراعي وبين الأراضي الزراعية المتاحة، الأمر الذي يؤدي الى ظهور البطالة مما يجبر السكان إلى الاتجاه نحو المدن، ويصاحب هذا ظهور بطالة في المدن مما قد يحدث معها نوع من الإرباك والفوضى داخل المدن.

ويلاحظ من خلال البيانات السكانية للجمهورية أن هناك اختلالاً سكانياً، تمثل في تركز السكان في بعض المدن اليمنية، وهي مدن قليلة العدد، في حين أن المدن الغالبة تعاني من نقص في عدد سكانها، والمظاهر الملفتة للنظر أن الهجرة لعبت دوراً كبيراً في النمو السكاني للمدن الكبرى.. ويصدق هذا بصفة خاصة على مدينة صنعاء شأنها في هذا شأن العواصم العربية بحكم إنهاء عاصمة البلاد والمدينة الأولى فيها، فقد زاد سكان مدينة صنعاء بفعل الهجرة، مايقرب من ٥٠٪ خلال الفترة«١٩٨٦-١٩٩٤م» هذا التضخم السكاني السريع جعل مدينة صنعاء «بطبيعة الحال» تعاني الكثير من المشاكل الحضرية، منها: نقص في الخدمات التعليمية، وضعف في الخدمات الصحية، وازدحام ملحوظ في حركة المواصلات، وأزمة في السكن، وارتفاع في أسعار الأراضي، ناهيك عن النقص الظاهر في المياه التي تعاني منها مدينة صنعاء بحكم موقعها، علاوة على الزحف العمراني الذي يقوم على حساب الأراضي الزراعية التي تتناقص يوماً بعد يوم وما إليها من مشكلات حضرية والتي جاءت استجابة طبيعية لانعدام التوازن بين النمو السكاني في مدينة صنعاء من جانب وبين التطور الاقتصادي والتطور في الخدمات من جانب آخر، وفي المقابل نجد مدينة المكلا أو محافظة حضرموت بصفة عامة التوافق فيها بين المساحة والسكان توافقاً غير ملائم، حيث يحتل سكان حضرموت نحو ٥٪ من اجمالي سكان الجمهورية لعام ١٩٩٤م، بينما تصل مساحتها حوالي ٢٩٪ من اجمالي مساحة الجمهورية أي أن المدن اليمنية تكون أبعد ماتكون في تركيبها من الشكل الهرمي المتزن الناضج.

معارف الشباب عن الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة

كتب/ كفاح داود علي

في إطار ورشة العمل الخاصة بتأهيل القيادات بمفوضيات الكشافة ومفوضيات المرشدات بالمحافظات في مجال الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة والنوع الاجتماعي وبمشاركة ٣٠ مشاركاً ومشاركة من نواب المفوضيات والتي نظمتها جمعية الكشافة والمرشدات بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وذلك ضمن إطار مشروع النشاط السكاني للشباب تحدث الأخ/ عبد الله عبيد المفوض العام للكشافة والمرشدات وقال: تأتي هذه الورشة لقيادات مفوضيات الكشافة والمرشدات في المحافظات المختارة لتنفيذ الأنشطة بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة واشراف الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان باعتبارها الأولى من نوعها وأضاف الأخ/ عبد الله عبيد بأن الاتجاه نحو أحداث وبث فعاليات في بعض المحافظات لتنفيذ أنشطة تقوم بها القيادات الكشفية والإرشادية حيث سيتم اختيار المجموعة الشبابية التي لها دور في المجالات المحددة وفق خططنا وقال الأخ/ عبد الله عبيد أن هناك خطوات لتوسيع دائرة نشاط المشروع ومن بينها تنفيذ الدليل المرجعي للصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة التي أنجزت الكشافة والمرشدات بالتعاون مع عدد من المختصين.

وعلى هامش انعقاد هذه الورشة جرى استطلاع رؤى(٢٢) مشاركاً من الشباب والفتيات عن معارفهم حول الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة أو تركزت بعض الاستفسارات حول معرفة عدد سكان الجمهورية اليمنية حالياً وذلك بغية معرفة متابعتهم للتزايد السكاني في بلادنا وتبين من خلال إجاباتهم أن نسبة ٧٥٪ يعلمون أن عدد السكان ٢٠ مليوناً و٢٥٪ تتراوح إجاباتهم بين ١٨ مليون ساكن.

تطرق الاستطلاع إلى معارف الشباب والفتيات حول ما إذا علموا أن عدد سكان البلاد يتضاعف كل عشرين سنة هل هو معدل مناسب أم مرتفع أم منخفض؟

كانت نسبة إجابة العينة ١٠٠٪ ترى أنه معدل مرتفع أما عن معارفهم عن تنظيم الأسرة فنجد أن الأغلبية تعرف عن تنظيم الأسرة أما مصادر المعرفة فالأغلبية تقول أن مصدر المعرفة مراكز تنظيم الأسرة والدورات التدريبية والاتصال الشخصي ونسبة ٢٠٪ يضيفون بعض المصادر ومنها الملصقات وحملات التوعية السكانية ومحيط الأسرة.

وتطرقت الأسئلة إلى معرفة رؤى العينة عن الوسيلة المفضلة لمعرفة مزايا الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة؟ حددت العينة في الغالب المدرسة وحملات التوعية المباشرة والاتصال الشخصي والملصقات والمختصين في المجال الصحي ومعرفة المعلومة عن طريق علمائنا الأفاضل.

وكان الاستبيان قد طرح أسئلة منها معرفة راي العينة عن الفترة المناسبة التي تفصل بين حمل وآخر بغرض استعادة الأم لصحتها من ناحية ورعاية الطفل من ناحية أخرى فكانت نسبة من يرون الفترة المناسبة(ثلاث سنوات) ٥٠٪ و٢٥٪(سنتين) و٢٥٪ أكثر من ثلاث سنوات).

وعن العدد المناسب من الأطفال كي تستطيع الام والأب توفير الرعاية الكافية لهم نجد الإجابة متفاوتة بين نسبة٥٠٪ يرون من ثلاثة إلى أربعة أطفال ونسبة ٢٥٪ يفضلون العدد المناسب طفلين أما من يرون أكثر من ذلك فهي بنسبة ضئيلة لا تتعدى ٣٪.

السكان وندرة المياه في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تعتبر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أكثر مناطق العالم ندرة في المياه. فبينما يقطن هذه المنطقة ٦,٣ في المائة من سكان العالم فإنها تحتوي فقط على ١,٤ في المائة من مياه العالم العذبة المتجددة .ومع تزايد الضغوط السكانية في المنطقة ، فإن الطلب يزداد على موارد المياه ويناقش هذا الموجز التحديات التي تواجه تلبية هذا الطلب في ضوء ندرة موارد المياه وتعتمد الإستراتيجيات القطرية في مواجهتها لنقص المياه على الظروف المحلية،التي تشمل الطبوغرافيا، ومدى ندرة المياه ،والموارد المالية المتاحة ،والقدرات الفنية،والمؤسسية وبصفة عامة،فإن تطوير مزيج من الاستراتيجيات التي تزيد من العرض، وتقتصد في الطلب ، وتقلل من الضغوط طويلة الأمد على المياه يعد مسألة ملحة اكثر من أي وقت مضى،حيث إن الضغوط السكانية في المنطقة مستمرة في الزيادة.

المياه العذبة: مورد نادر وحيوي

تحافظ المياه على صحة البشر، وإنتاج الأغذية ،والتنمية الاقتصادية. ولكن ثلاثة في المائة من مياه الكرة الأرضية خالية من الملح أو مياه عذبة. وعلاوة على ذلك، فإن نحو ٧٠ في المائة من المياه العذبة حبيسة في الأنهار الجليدية والجبال الجليدية وغير متوافرة للاستعمال البشري .وتأتي المياه العذبة المتوافرة من الأمطار أو الأنهار .البحيرات والينابيع ،وبعض احتياطيات المياه الجوفية مثل الطبقات الصخرية المائية (والمياه تحت الطبقة المائية التي تحتويها الصخور الصلبة هي والمتشققة تعرف باسم المياه الجوفية : والطبقات الصخرية هي تكوينات جيولوجية تخزن المياه الجوفية وتنقلها وتوصلها إلى الآبار) ويمكن أن تصل الآبار اليوم إلى المياه الدفينة في أعماق الأرض حيث يمكن استنزاف هذه الإمدادات من المياه العذبة على نطاق كبير.ويمكن أن يتجدد امتلاء غالبية الطبقات الصخرية المائية بفعل دورة المياه السنوية ،ولكن المياه الحبيسة في التكوينات الأرضية القديمة لا يمكن أن تتجدد.

وقد ادي النمو السكاني السريع إلى تفاقم ندرة المياه التي يواجهها الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وفي حين أن العوامل الطبيعية ،مثل حالات الجفاف المتقطعة، واحتياطيات المياه العذبة المحدودة يمكن أن تتسبب في الندرة فان النمو السكاني المرتفع يفرض ضغوطا إضافية ويقيس الخبراء توافر المياه على أساس كمية المياه العذبة المتجددة سنويا للفرد الواحد .وتعاني الدولة" ضغطا مائيا" عندما يبلغ إجمالي موارد المياه العذبة المتجددة للفرد الواحد في السنة ما بين ١٠٠٠ و١٠٠٠ متر مكعب و١٧٠٠متر مكعب.وفي الدول التي تعاني" ندرة المياه" يبلغ متوسط نصيب الفرد السنوي من المياه العذبة المتجددة أقل من ١٠٠٠ متر مكعب .وتوجد اثنتا عشرة دولة من الدول الخمس عشرة التي تعاني ندرة المياه في العالم في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

ولا تعكس هذه الحدود من ندرة المياه وضغوطها موارد المياه العذبة التي قد تصبح في نهاية الأمر متاحة للاستخدام الآدمي.

وتحدد إمكانية الحصول على المياه بقدرة الدولة على تجميع المياه ونقلها إلى المستفيدين وعلى نوعية المياه. وكثيراً ما تلوث الأنشطة البشرية مصادر المياه العذبة الموجودة،مما يجعلها غير صالحة للاستخدام .أو أن تصبح معالجتها وإعادة استخدامها باهظة التكاليف.غير أنه إذا ما توافرت المياه للاستخدام البشري،فإن عوامل كثيرة تؤثر على كيفية استخدام هذه المياه.

دور السكان في الطلب على المياه العذبة

يؤدي النمو السكاني عادة إلى زيادة الطلب على المياه في جميع قطاعات الاقتصاد: الزراعية والصناعية، والمنزلية وكما يوضح الجدول١(الصفحتان٤،٥) ، تستأثر الزراعة بالقدر الأكبر من الطلب على المياه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ففيما بين ١٩٦٥و١٩٩٧ تضاعفت تقريبا مساحة الأراضي التي تعتمد على الري،ويرجع ذلك جزئيا إلى أن النمو السكاني يزيد الطلب على الغذاء، وتحتاج الصناعة إلى المياه في عمليات التصنيع والتبريد، وكذلك لإزالة المخلفات الناجمة عن هذه العمليات. ويمثل الاستخدام المنزلي الذي يشمل مياه الشرب، وإعداد الطعام ،والغسل،والتنظيف،وري الحدائق قدرا صغيرا من إجمالي الاستخدام في معظم الدول. أما في الدول التي لديها قليل من الزراعة أو الصناعة ،مثل الكويت ،فإن الجانب الأكبر من المياه يستخدم في المنازل وبينما يزداد الطلب على المياه في جميع القطاعات بصورة سريعة ،فإنه يزداد بشكل أسرع على المستوى المنزلي ولما كانت الاتجاهات الديمغرافية تلعب دوراً في الطلب على المياه ،فإنه يتعين على صانعي السياسة وأخصائيي إدارة المياه فهم هذه الاتجاهات ودراستها ،وعند ما يتناولون بالبحث العوامل التي تدفع الطلب على المياه العذبة.

النمو السكاني

بلغ عدد السكان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أكثر من الضعف فيما بين ١٩٧٠و٢٠٠١،حيث ارتفع من ١٧٣ مليون نسمة إلى ٣٨٦ مليون نسمة،مما أدى إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد من المياه العذبة إلى أقل من النصف،أي إلى ١٦٤٠ متراً مكعبا للشخص الواحد في السنة ولكن المتوسط الإقليمي يحجب شدة ندرة المياه العذبة في بعض البلدان : فثلاثة أرباع المياه العذبة المتاحة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا موجودة في إيران والعراق وسوريا وتركيا .أما متوسط كمية المياه العذبة المتجددة المتاحة في البحرين،والأردن،والكويت وليبيا ،وقطر،والمملكة العربية السعودية ،والإمارات العربية المتحدة واليمن فإنه بالفعل أقل من ٢٥٠ متراً مكعبا للفرد الواحد في السنة.

وينمو عدد السكان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حالياً بنسبة ٢ في المائة في السنة (أي نحو ٧ ملايين نسمة سنويا) وتأتي في المرتبة الثانية لإفريقيا جنوب الصحراء .

وبالرغم من أن إجمالي معدل الخصوبة في المنطقة (متوسط عدد مرات الإنجاب لكل امرأة) انخفض من ٧ حالات إنجاب لكل امرأة في ١٩٦٠إلى ٣,٦ حالة إنجاب في ٢٠٠١،ومن المتوقع أن يستمر في الانخفاض فإنه من المنتظر أن يتضاعف عدد السكان في منطقة الشرق الأوسط وشمالا أفريقيا تقريبا في غضون ٥٠ سنة، مما سيؤدي إلى خفض متوسط نصيب الفرد من المياه العذبة المتجددة إلى نحو ١١٠٠ متر مكعب في السنة.

ويحدث أسرع نمو في السكان بين اليمنيين والفلسطينيين الذين يعدون أقل سكان المنطقة استعدادا من الناحية الاقتصادية والتكنولوجية للتصدي لتحديات ندرة المياه.

الزخم السكاني

ومن المتوقع أن ينمو عدد سكان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بصورة سريعة، ويرجع ذلك جزئيا إلى صغر سن الهيكل السكاني بالمنطقة، فبينما تقل أعمار ثلث سكان المنطقة عن ١٥ سنة،فإن عددا لم يسبق له مثيل من الفتيات يصل إلى سن الإنجاب، وحتى إذا أنجبت تلك النساء أطفالاً أقل مما أنجبت أمهاتهن فإن أعدادهن في حد ذاتها تعني انه سيكون هناك عدد كبير من الأطفال، مما سيعطى زخما للنمو السكاني في المنطقة .في الأردن ،على سبيل المثال، حيث تقل أعمار٤٠ في المائة من السكان عن ١٥ سنة، يتوقع أن يصل عدد السكان إلى أكثر من الضعف خلال السنوات الخمسين القائمة ،أي من ٤,٩ مليون نسمة في عام ٢٠٠٠ إلى ١١,٧ مليون في عام ٢٠٥٠، حتى مع توقع انخفاض معدل الخصوبة في البلاد بمقدار٥٠ في المائة.

الطلب المنزلي

يتأثر الطلب المنزلي على المياه بعوامل متعددة ،مثل حجم الأسرة،وبعد المنزل عن مصدر المياه، ومدى الانتظام في إمكانية الحصول على المياه،وأنماط استهلاك الأفراد . وقد أدى النمو السكاني لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا،إلى جانب ارتفاع دخل الفرد،وزيادة التحضير ،وزيادة إمكانية الوصول إلى المياه الجارية،إلى تصاعد الطلب المنزلي على المياه العذبة في المنطقة.

التحضر

يعيش ما يقرب من ٦٠ في المائة من سكان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مناطق حضرية وتنمو المدن بمعدل أسرع من الدول ككل حيث إن النمو السكاني في المناطق الريفية يغذي مجموع المهاجرين المحتملين من الريف إلى الحضر.وفي تسع دول في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا،يعيش أكثر من ثلاثة أرباع السكان في المدن.

وقد تساعد الكثافة السكانية المتزايدة المجتمعات على الاستثمار في إدارة المياه بصورة أكثر كفاءة وفاعلية من حيث التكلفة ،ولكن الناس المقيمين في المدن ينزعون إلى استخدام مياه أكثر ممن يعيشون في المناطق الريفية.

ويمكن أن يؤدي التحضر السريع إلى إعاقة تنمية البنية الأساسية الملائمة ،مثل أساليب التوزيع الفعالة ،وشبكات الصرف الصحي والوسائل التنظيمية.

موازنة ندرة المياه والطلب البشرى

يتزايد إقبال بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على وضع استراتيجيات لموازنة ندرة مواردها المائية والطلب التنامي على المياه العذبة ،بالرغم من أن خياراتها قد يفرضها عدد من العوامل المختلفة ،وعلى سبيل المثال فإن البلدان منخفضة الدخل كاليمن، لن تتمكن من شراء المعدات عالية التقنية المتوافرة لدى البلدان ذات الدخل المرتفع مثل المملكة العربية السعودية.وحتى بالنسبة للبلدان ذات الدخل المرتفع فإن الحلول التكنولوجية البحتة تحفف فقط من بعض الطلب على المياه.على المدى الطويل،فإن بطء النمو السكاني في المنطقة ووضع سياسات وبرامج فعالة لتحسين إدارة المياه يعتبران من العوامل الرئيسية للنمو المستدام للمنطقة.

استراتيجيات لزيادة الإمدادات

ركزت غالبية الحكومات بصورة تقليدية على زيادة إمكانية الحصول على المياه العذبة بتحديد مواقع المصادر الجديدة وتنميتها وإدارتها ،بالرغم من التكاليف الباهظة التي يستتبعها ذلك في العادة .غير أنه مع زيادة ندرة وتكاليف المصادر الطبيعية الجديدة للمياه ،تتجه بلدن الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى خيارات أخرى،مثل إزالة الملوحة،ومعالجة مياه الصرف وإعادة استخدامها ،مع استمرار استخدام الأساليب القديمة.

تقع اثنتا عشرة دولة من الدول الخمس عشرة التي تعاني من ندرة المياه في العالم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

دعم هولندي لبرامج أنشطة تنمية المرأة في بلادنا

■ صنعاء/ تعز/ ذمار/ سبأ

عقد باللجنة الوطنية للمرأة أمس الاجتماع الخامس لمجموعة عمل النوع الاجتماعي المنبثقة عن لجنة الفقر برئاسة الأخت رشيدة الهمداني رئيسة اللجنة وبحضور عدد من ممثلي الوزارات والدول المانحة المعتمدة لدى بلادنا ومنظمات غير حكومية والبنك الدولي .

وفي اللقاء أكدت الأخت رشيدة على أهمية الدور الذي تقدمه اللجنة الوطنية للمرأة في معالجة معظم القضايا الخاصة بتنمية المرأة وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمرأة واستراتيجية الفقر وكل مايتعلق بالمرأة .. مثمنة الجهود التي تقدمها الدول المانحة لما من شأنه استمرارية دعم المرأة وتطويرها ودمجها في عملية التنمية باليمن .. من جانبها أكدت ايرما ممثلة السفارة الهولندية باليمن مسئولة النوع الاجتماعي استعداد حكومة بلادها مواصلة دعم نشاطات مجموعة عمل النوع الاجتماعي .

من جهة أخرى وقع أمس بتعز بين فرع اتحاد نساء اليمن بالمحافظة ومنظمة كير العالمية على منحة مالية هولندية يتم بموجبها تنفيذ مشروع ترميم صالة الاجتماعات والافراح التابعة لفرع اتحاد نساء اليمن كمشروع مدر للدخل، وكذا تنفيذ وحدة متكاملة للكمبيوتر تحتوي على ١٢ جهازاً لتدريب وتأهيل النساء على المهارات بالاضافة إلى توسيع نشاط المراكز التابعة للفرع في المديريات.

وقع الاتفاقية الأخت سعاد العبسي رئيسة فرع الاتحاد بالمحافظة والسيد جوناثان يودي فون ممثل منظمة كير العالمية في اليمن، بحضور محافظ تعز الأخ أحمد عبدالله الحجري والأخت رمزية الارياني رئيسة اتحاد نساء اليمن.

وفي الإطار ذاته عبر محافظ تعز خلال لقائه بالأخت رمزية الارياني رئيسة اتحاد نساء اليمن عن تقديره للدور الكبير الذي يلعبه اتحاد نساء اليمن في الرفع من مكانة المرأة اليمنية والتركيز على المشاريع المدرة للدخل ٠٠ مبديا استعداد السلطة المحلية بتعز في الاسهام بترميم فرع اتحاد نساء اليمن وتقديم العون اللازم لإنجاح كل توجهات الفرع في تأهيل المرأة والحفاظ على مكتسباتها.

الى ذلك وقع أمس بمحافظة ذمار بين فرع اتحاد نساء اليمن بالمحافظة ومنظمة كير العالمية ممثلة بالسيد جوناثان فود الممثل المقيم للمنظمة في اليمن على وثيقة مشروع دعم الفرع بوحدة كمبيوتر مكونة من ١٠أجهزة مع توابعها ضمن مشروع دعم البناء المؤسسي لفروع اتحاد نساء اليمن والذي يشمل ٨محافظات.

ويهدف المشروع إلى تدريب المرأة على المهارات التكنولوجية الحديثة وتطوير مهاراتها المختلفة وتحسين أوضاعها المعيشية.

حضر التوقيع الأخ عبدالوهاب يحيى الدرة محافظ المحافظة والأخت رمزية الارياني رئيسة اتحاد نساء اليمن.

وكان الأخ محافظ ذمار قد ناقش أمس مع الأخت رمزية الارياني رئيسة اتحاد نساء اليمن عدداً من المواضيع المتعلقة بمجالات التعاون مع منظمة كير وأنشطة فرع اتحاد نساء اليمن بالمحافظة، وسبل تنفيذ برنامج الدعم المؤسسي لفروع الاتحاد وقضايا المرأة بالمحافظة.

وأشار الأخ محافظ ذمار خلال اللقاء إلى مانوليه الدولة من اهتمام بقضايا تنمية المرأة من خلال دعم ورعاية انشطتها وبرامجها وتشجيع الاتحادات والجمعيات النسويه وتنفيذ مشاريع تنمية المرأة.

وتطرق إلى أهمية الدور الفاعل والحيوي للمرأة في العملية التنموية والديمقراطية، منوها بضرورة مضاعفة الجهود وتفعيل دورالجمعيات والاتحادات النسوية في التوعية بقضايا المرأة وحقوقها وتوسيع انشطتها وايصالها إلى كافة المديريات.

من جانبها استعرضت الأخت رمزية الارياني رئيسة اتحاد نساء اليمن سير نشاط الاتحاد ومستوى تنفيذ برامجه وخططه المستقبلية الهادفة إلى تنمية وتعزيز قدرات المرأة ٠٠ مشيدة بدور الاتحادات والجمعيات النسوية بالمحافظة في تحسين أوضاع المرأة وتوعيتها.

ورشة عمل حول التربية الشاملة

بحث دعم توسيع مشروع تعليم الفتاة في الحديدة

■ الحديدة/ سبأ

بحث الأخ محمد صالح شملان محافظ محافظة الحديدة أمس مع اورا توبين المسئولة في اللجنة الوطنية الايرلندية التابعة لمنظمة اليونيسف الموضوعات المتصلة بمشروع تعليم الفتاة الذي تنفذه المنظمة في خمس مديريات في المنطقة الشمالية من المحافظة .

وناقش اللقاء الوضع التعليمي في المديريات والعوامل المساعدة على زيادة التحاق البنات بالتعليم .

وخلال اللقاء أشاد الأخ المحافظ بالتعاون الذي تبديه المنظمة لدعم قطاع التعليم موضحا أهمية تعليم الفتاة وإتاحة الفرصة أمامها للمشاركة في عملية التنمية الشاملة.

حضر الاجتماع الأخ عدنان عبدالفتاح مدير مكتب منظمة اليونيسف وأنيس محفوظ مدير عام مكتب التربية والتعليم بالمحافظة .

من جهة أخرى بدأت أمس بمحافظة الحديدة ورشة العمل التمهيدية للتعريف بالتربية الشاملة ٠ التي ينظمها مكتب التربية والتعليم بالمحافظة بالتعاون مع المنظمة السويدية رادا بارنن والصندوق الاجتماعي للتنمية ٠

وفي الدورة يتلقى ٣٠ مشاركا ومشاركة من منتسبي المجال التربوي وأعضاء المجالس المحلية ومجلس الاباء بالمحافظة على مدى ثلاثة أيام محاضرات حول التعريف بالتربية الشاملة ودور التربية والتعليم والادارة المدرسية والمعلمين في دعم التربية الشاملة ٠ والتعليم التفاعلي وتعريف الاعاقة وأثرها على الفرد والأسرة والمجتمع اضافة الى تغيير النظرة تجاه ذوي الاحتياجات الخاصة ٠

وفي افتتاح الورشة أكد محافظ الحديدة محمد صالح شملان على أهمية معرفة المختصين بمفهوم التربية الشاملة وكيفية تطوير وتحديث التعليم من خلال اعطاء مفاهيم ضرورية للمدربين في مثل هذه الورش على مدى حاجة دمج الطالب المعاق مع الطالب السليم ٠